

المبحث الثاني

جهود الحكيم فى الفقه وموقفه من الفقهاء

الحكيم الترمذى يقرر فى كتابه «بدو شأن أبى عبدالله» أنه كان مهتما بدراسة علم الآثار وعلم الرأى «علم الحديث وعلم الفقه» وإنه تلقى هذين العلمين على علماء عصره، وكبار الشيوخ فيه.

«وكان علم الرأى ينطلق أول ماينطلق فى الفقه على مذهب أبى حنيفة، وكما درس الحكيم الترمذى علم الرأى فقد درس كذلك علم الآثار.. ولأهل الحديث موقف بالنسبة للأحكام الفقهية يختلف مع موقف أهل الرأى. فماذا كان موقف الحكيم وقد جمع بين دراسة علم هؤلاء وهؤلاء؟»^(١).

«ان المعرفة عند الحكيم لا بد أن تنعكس آثارها على منهج العالم وسلوكه، والعلم النافع هو الذى يهدى صاحبه إلى الطريق الموصل إلى الله سبحانه وتعالى ومعرفته»^(٢).

والمحدث الكامل هو الذى يتلقى الحديث بقلب واع يكشف وجوه المعانى والتأويل، ويقوم بتفهم الحديث وتفسيره، واستنباط مايمكن استنباطه منه بعد معرفة الخاص والعام والناسخ والمنسوخ، وما شاكل ذلك فمن يكون هذا؟ أليس هو الفقيه؟ وأى فقيه هو؟ أليس هو الفقيه على طريقة أهل الحديث؟^(٣).

يرى الحكيم الترمذى: أن الفقه هو معرفة الشئ بمعناه الدال على غيره، والعلم هو تجلئ الأشياء له بنفسها، ولذلك يوصف الله تعالى بالعلم ولم يوصف بالفقه^(٤).

(١) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٨٤.

(٢) انظر الدكتور الجيوشى «الحكيم الترمذى دراسة لآثاره وأفكاره» ص ١٧٨.

(٣) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٨٤.

(٤) الحكيم الترمذى «أنواع العلوم» مخطوط ورقة ٦٦.

والذى يفهم مراد الله فى الأشياء حسب ما يمنحه من توفيق فى تعظيم أمره سبحانه واجتناب نهيهِ، هو الفقيه فى أصول الدين وفروعه»^(١).

ويقول الحكيم الترمذى: وليس كل من يكون فقيها فى الفروع فقيها فى الأصول، لأن الفقه فى علم الأحكام كثير وهو فقيه بالتفقه وهو حامل الفقه والعلم.. والفقه اسم للعلم يعبر بهذه اللفظة عنه، يقال فلان يتفقه ويتعلم، وأما الفقه فى الحقيقة فهو فقه القلب، وفقه المتعلم بوضعه فى باطن الصدر، ويزداد نوره بالتعلم والاستعمال، ويتفرع له أنواع الفقه والفهم، فيستنبط بنور فقهه مسائل ويقيس ما لم يعلم بما يشبهها ويشاكلها ويقرب من معناها. وأما الفقه فى الدين فهو النور الذى يقذف الله تعالى به فى قلب عبده المؤمن مثل السراج يبصر به ولا يكون ذلك للكافر والمنافق.

فأما استنباط الفقيه فى الأحكام فهو استنباط المسائل على موافقة السنة وإقامة الشريعة. وأما استنباط الفقيه فى باطن العلم. فهو استنباط الخواطر على موافقة الحقيقة، ومشاهدة الربوبية، وإنما نتبين زيادة الفضل بينهما فى استنباط معنى فى الباطن والظاهر لآية قد أنزلها الله تعالى يوجب ظاهرها حكما، ويكون تحت ظاهرها من العبارة التى فى باطنها إشارة وعلم. فيستنبط الفقيه ما يوافق حجة الله تعالى، ويستنبط الحكيم ما يوافق مراد الله تعالى، ويهدى إلى محجته بما تبين من لطائف الإشارات موافقا للتوحيد ومخبرا عن مراد يوافقه الحميد..^(٢).

وخلاصة ذلك كما يذكر الدكتور بركة أن لفظ «الفقه» عند الحكيم يطلق بمعنيين.

الأول : بمعنى علم الأحكام، والفقيه بهذا المعنى هو الذى يتعلم هذا العلم ويحمله، فهو متفقه، وهو فقيه بالتفقه، وهو حامل الفقه والعلم.

(١) انظر الدكتور الجيوشى «الحكيم الترمذى دراسة لآثاره» ص ١٨٠.

(٢) انظر : الحكيم الترمذى «الفرق بين القلب والصدر والفؤاد واللب» ص ٧٧. ٧٨. ٧٩، تحقيق نقولا هير، ط القاهرة.

الثانى : وهو المعنى الحقيقى .. بمعنى فقه القلب أى قوة الفهم والإدراك.

والأول: يزداد نوره وعلمه بزيادة التعلم والاستعمال، ويمكن أن يطلق عليه أنه فقيه فى الأحكام، فهو قادر بنور ما حصل على استنباط مسائل وقياس ما لم يعلمه منها بما يشابهها ويشاكلها ويقرب من معناها بما يوافق حجة الله تعالى..

والثانى : يستعمل النور الذى قذفه الله تعالى فى قلبه، ويمكن أن يطلق عليه لهذا أنه فقيه فى الدين، وهو قادر على استنباط الخواطر على موافقة الحقيقة، مما قد يحمله ظاهر المسألة من إشارة وعلم فيستنبط ما يوافق مراد الله^(١).

ولما كان القياس^(٢) واستنباط الأحكام بهذه المثابة، فإنه ينبغى التفريق بين الطريقتين والتمييز بين النوعين. أما أن يطلق على كل منهما استنباط وقياس، فيرى الحكيم أن ذلك قد يوقع فى الخلط، ويعطى حكم كل منهما للآخر مع أن الطريقة الثانية أتم وأكمل، وهى التى ينبغى أن تعطى حكم القياس، ويوصف أهلها بأنهم هم أهل القياس.

ويوضح الحكيم وجهة نظره بشرح معنى كلمة قياس لبيان خطأ استعمالها وإطلاقها على كل اجتهاد أو رأى، فالقياس يستعمل على أنه اعطاء مسألة جزئية حكم مسألة جزئية أخرى لعللة تجمعهما. ويسمون المسألة المقيس عليها أصلاً، والمسألة المقيسة فرعاً.

ويعترض الحكيم على الزامه هو أو غيره باتخاذ هذا الأصل الاصطلاحى أصلاً حقيقياً شرعياً. وبالتالي على إلحاق المسألة الفرع به فى الحكم^(٣).

(١) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٥.

(٢) القياس هو حمل معلوم على معلوم آخر، لاشتراكهما فى علة الحكم مثل الحكم بحرمة غير الخمر من المسكرات على الخمر لوجود العلة وهى السكر، والقياس حجة ودليلاً فى الأحكام الفقهية.

انظر : الأحكام للآمدى ج ٣/ ٨١، والمستصطفى للغزالي ٢/ ٢٨١.

(٣) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٨٦.

«ويرى أن ذلك إلحاق فرع بفرع لا بأصل. وان سمي بذلك اصطلاحا لأنه مسألة جزئية شاركت أو شابته مسألة جزئية أخرى فى ناحية من النواحي يسمونها علة فاشتركا أو تشابها فى الحكم، وليس ذلك قياسا عند الحكيم بل هو مشاكلة، شاكل فيها فرعا، وشاكلت مسألة جزئية مسألة جزئية فأعطيت حكم الأخرى مشاكلة لا قياسا. والمشاكلة لا تؤدى إلى الحكم الصحيح إلا مصادفة بخلاف القياس، لأن القياس هو أن يسوق كل فرع إلى أصله الذى أصله الله عز وجل لعباده فى المسألة التى يبحث عن حكمها لا إلى فرع آخر، أو مسألة أخرى أشبهتها عند الناظر فى العلة فاتخذت أصلا.

والمقصود بالقياس هو إصابة حكم الله فى المسألة، فإذا أعطى الفرع الحكم الذى استنبط من أصله الذى أصله لعبادة الله، فإن إصابة حكم الله حينئذ تكون باتباع هذا المنهج لاجمض المصادفة، أما إعطاء الفرع حكم فرع آخر، دون نظر إلى أصله، فقد يصيب حكم الله وقد لا يصيب وإصابة الحكم حينئذ لا تكون بسبب القياس أو المشاكلة، بل بالمصادفة لأنه لا دليل على اتصال هذا الفرع بهذا الفرع إلا بوجه الشبه فى العلة حسب الظاهر، ولهذا يرد الحكيم الترمذى كثيرا من الخلط فى الأحكام إلى اتخاذ منهج المشاكلة دون منهج القياس، مع اضطراب المشاكليين واعتقادهم أنهم يقيسون أولئك هم أهل الرأى»^(١).

فالحكيم الترمذى يرى أن كثيرا من الخلط فى الأحكام كان نتيجة للاهتمام بمنهج المشاكلة الذى يتخذه أهل الرأى.. لذا نراه يوجه إليهم كلاما يتسم بالشدة فيقول: «فتفقد هذا من أهل زمانك تجد هذا منهم ظاهرا، فلذلك ذلوا وصاروا عند العامة متهمين، تحلوا بالأعمال الظاهرة على الجوارح عند العامة، ورضوا فيما بينهم وبين ربهم أن يكونوا فى أخلاق الشياطين فى الباطن، وذلك مثل الغش، والغل، والحقد، والحسد، وطلب العلو، وطلب المنزلة عند الناس، وحب الجاه، والفرح بالحياة،

(١) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١ ص ٨٦.

وحب الثناء المحمّدة، وخوف الفقر والكيد، والغضب، وحب الرياسة والعداوة والبغضاء والطمع والرغبة والرغبة والحرص والشح والبخل والتعظيم للأغنياء والاستهانة بالفقراء من أجل فقرهم، والبذخ والبطر والأثر، والتحبب إلى الناس بما يحب الله، فإذا خلا فيما يكره الله وجمع الدنيا للفخر والتكاثر والخيلاء والتنافس في الدنيا، والمباهاة والرياء والسمعة والإعراض عن الحق استكباراً، والسفه والخوض فيما لا يعنيه، وكثرة الكلام، وفضول الكلام، وفضول الطعام، والصلف والمن والأذى، واختيار الأحوال، والتملك في الأمور، والاعتدال في الأمور، ونسيان النعمة وترك ذكر المنعم والعمى عن إحسان الله، وافتقاد الحزن من القلب والخشية والانتصار للنفس إذا نالها الذل، وترك الانتصار للحق، واتخاذ أخوان العلانية على عداوة في السر والأمن، لسلب ما أعطى وترك الهدى حتى يشارك في الأمور، والانقياد للهوى، وشهوة الكلام، والشهوة الخفية، والاتكال على الطاعات، والهرب من الذل في هجنة من الحق وطلب العز والمكر والخيانة والمخادعة وطول الأمل والتجبر وعزة النفس وخوف سقوط المنزلة في عيون الخلق، وذهاب ملك النفس إذا رد عليه قوله، والتماس المغالبة لا لله، والقسوة والفظاظة وغلظ القلب، وغيظ النفس والغفلة والركون إلى الدنيا، وسوء الخلق، والفرح بالدنيا، والحزن على فواتها، والأنس بالمخلوقين والدهشة إذا عجز عن رؤيتهم، والمران في الكلام والجفاء والطيش والعجلة والخفة والحقد والدهاء والجريزة، وقلّة الحياء، وقلّة الرحمة»^(١).

ولا يخفى على أهل العلم أن نقد الحكيم لهؤلاء موجه لأهل الرأي في عصره، لأنه أدري بهم، وسلوكهم.. ونرى أن الحكيم لم يقبل الحيل والمخارج التي اعتبرها أهل الرأي فقها، وما هي إلا مشاكلة لا تتفق مع منهج القياس الذي يضع القضايا الفقهية في موضعها الصحيح ولا يزال الحكيم يكشف في وضوح عن أمثلة من

(١) الحكيم الترمذى «الأكياس والمفترون» ورقة ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠ مخطوط معهد المخطوطات، صورة من المكتبة الظاهرية بدمشق.

احتيالاتهم فيقول: «ومن ذلك الاحتيال في إبطال الشفعة والاحتيال في إبطال الحقوق التي يخاف لزومها إياه. فذهب المغتر فنصب له حيلة من طريق العلم على مخاللة وتمويه أن يشتري جزءاً من أجزائها بأكثر الثمن الذي سمي حتى يصير شريكاً، ثم يشتري الأجزاء الباقية بشئ قليل حتى يعجز الشريك الآخر عن ذلك الثمن الذي أدى في الجزء الأول، فهذه حيلة أصحاب السبت الذين قيل لهم كونوا قردة خاستين، حيث نهوا عن العمل يوم السبت فهيأوا قبل يوم السبت حظائر على السواحل حتى جاءت الحيتان يوم السبت، فدخلوا الحظائر، فسدوا الحظائر، وقالوا إنما نهينا عن الصيد وليس هذا باصطياد، فمسخوا قردة بما خادعوا الله. قال الله تعالى: «فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ»^(١) ليعظ المتقون من أمه محمد صلى الله عليه وسلم عن مثل هذه المخادعة»^(٢).

«ومن ذلك هذه الأشربة الخبيثة التي إنما حرمت لذهاب العقول، وسكر الصدور، وشره النفس، وظهور الفساد في الأرض. فذهب هذا المغتر فعمد إلى عصير فطبخه حتى إذا بلغ مبلغاً من الطبخ غلظ عليه، وذهبت شدته، نبذ عليه الماء حتى رق بعد أن كان غليظ حتى عاد لشدته ثم غلا عليه، ثم قال قد طبخناه على الثلثين واتفهينا إلى الحد المحدود وهذا نبيذ، وإنما يسكر كثيره ولا يشرب منه إلا بمقدار لا يسكر. وإنما حرمت الخمر والخمر هو نئ وهذا طبيخ، فتراهم سكارى مع الهذيان بوالين في الاسكة يتلوثون في القئ يقولون ليس هذا بمسكر ويرون أحاديث كلها من طريق المفتونين»^(٣).

وللحكيم الترمذى كتاب سماه كتاب «العلوم» ألفه في مناقضة الفقهاء وخدعهم وحيلهم وقد ذكر هذا الكتاب في كتاب «الأكياس والمفترون» وهو نقد لمنهج

(١) سورة البقرة، الآية ٦٦.

(٢) الحكيم الترمذى «الأكياس والمفترون» ورقة ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، مخطوط، معهد المخطوطات العربية.

(٣) الحكيم الترمذى «الأكياس والمفترون» ورقة ١٣٢، ١٣٣، مخطوط معهد المخطوطات العربية.

الفقهاء على ضوء المنهج الذى يدعو إليه الترمذى. يقول الحكيم: «ولنا فى هذا كتاب سميناه «كتاب العلوم» ألفتة نقضا على هؤلاء المخادعين من أصحاب الحيل الذين يحتالون بما يبطلون به أحكام الدين، يريدون أن يتخلصوا بحيلهم من أحكام لزمتهم.. ويقولون أن هذه أحكام لم تلزمتنا فنحن نحتال فتقر من لزومها، فيقال لهم قد تسترتم بهذه الكلمة وهذه أشياء قد خلطموها فلبستم على أنفسكم مالزمتكم بما لم يلزمتكم»^(١).

فالحكيم الترمذى يأخذ على هؤلاء أنهم يحتالون بالعلم ليفروا من بعض الأحكام، ثم يلتمسون لأنفسهم عذرا بعد ذلك بأن هذه أحكام لم تلزمهم. ولاشك أن الترمذى لم يقر هؤلاء على ما كانوا عليه، بل وقف يأخذ عليهم:

* مخادعتهم لأنفسهم فى المنهج العلمى بالاحتتيال..

* تخلصهم من بعض أحكام الدين التى لا تجرى على هواهم.

وهم فى هذا وذاك إنما يحكمون فى الدين برأيهم وهواهم، ويغفلون عما وضعه الله فى ذلك من حكمة الشريعة.. هذه الحكمة التى تغيب عن أهل الرأى لأنها لاتتوافر إلا لمن يعنى بعلوم الحكمة والمعرفة، وهى من علوم الباطن، وليست من علوم الظاهر^(٢).

وأهل البحث فيما كتبه الحكيم فى شئون الفقه والفقهاء يرون : أنه لم يغفل تعليلا اندفاع أهل الرأى فى المخادعات والحيل والمخارج التى جاءوا بها، ويرجع الترمذى ذلك إلى ثلاثة أمور ، لهذا ما فتى ينفذ هذه الأمور أمرا..

١ - الأمر الأول من هذه الأمور الفقه نفسه، لأن موضع الفقه - كما يرى الحكيم - لا يربى فى الفقيه ضميرا، ولا يبعث فى النفس ورعا^(٣).

(١) الحكيم الترمذى «الاكياس والمفترون» مخطوط ص ١٥، ١٦.

(٢) انظر الحسينى «نظرية المعرفة عند الحكيم الترمذى» ص ٩٢.

(٣) المصدر السابق ص ٩٢.

قال الحكيم الترمذى فى المسائل المكنونة تحت عنوان: « أصحاب الفقه وأهل الحديث » قال له قائل: نرى صنفين فى هذا الدين صنف ينتحلون الفقه وعلم الرأى، وصنف ينتحلون الحديث، ونلاحظهما فنرى أصحاب الرأى أكثر تهافتا وزلا، وأقسى قلبا، وأخشن جانبا، وأكثر تناظما وتحاسدا من أهل الحديث، فمن أين هذا؟.

قال : أن هذه الشهوات فى النفوس عاملة، وللقلوب عن الله شاغلة وللأرواح مثقلة. فهى محتاجة إلى الوعظ ، وأن أصحاب الرأى من لدن أن بدا أحدهم فى تعلمه إلى أن يفارق الدنيا إنما يجرى على سمعه خدائع الناس ومخاتلاتهم، وجنباياتهم بعض على بعض.. فهم الشهر والدهر فى ذكر تلك الأشياء، كيف يردونها إلى الأصول التى فى أيديهم من عدل الله وحكمه، فانظر فى علمهم الذى قيده فى كتبهم من علوم الأحكام أحسبه يقع فى أكثر من ألف مجلد.. فهل ترى فى شئ منها ذكر المعاد وصفة الجنة والنار وصفة الموت والبرزخ، ومافيه من الأهوال وصفة القيامة وأهوال الموقف وشدة الحساب وقطع مسافة النار على دفعة الصراط، ووزن الأعمال، وصفة خوف الخائفين، وشوق المشتاقين، وخشية العلماء بالله، وصفة المتقين والورعين، وصفة الزاهدين والراغبين ومنازل الدين، ومكايد النفس والعدو والهوى، وصفة الأكياس والمغترين، وحكمة القرآن ولطائفه وبواطنه وعجائبه، ومحاسن أخلاق الكرام فى الدين وأخلاق رسول الله ﷺ، وشمائله وأخلاق أصحابه، وسيرتهم من بعده، وجدهم واجتهادهم وصدقهم ووفائهم وبذلهم نفوسهم لله، وأخبار الأمم السالفة، وما أعطيت الأمم ومافضلت به هذه الأمة، وذكر منن الله وإحسانه والنظر فى تدبير الله وعجائبه وغرور الدنيا وزينتها وأخبار بنى إسرائيل وعجائب كتبهم المنزلة عليهم، وعقبى أمورهم كيف عاملوا؟ وكيف عوملوا، وبماذا جبيننا من الكرامات^(١).

وبعد أن يذكر الحكيم هذه الأمور التى تبعث على الصلاح والورع والتقوى، ويبين

(١) الحكيم الترمذى، كتاب «المسائل المكنونة» ص ٤٦، تحقيق الدكتور الجيوشى، ط دار التراث العربى.

أن ماكتبه أهل الرأى بعيد عن هذه المعانى، يقول: «فأهل الرأى خلو من هذا العلم كله. إنما استماعهم بالأذان وفكرهم بالقلوب فى خصومات النفوس وشهرهم ومكرهم وخدائعهم وأحداثهم، وخياناتهم ما يوجب الحكم عليهم فى ذلك وما يحل لهم، وما يحرم عليهم، فإذا علموا هذا نظروا إلى حاجة الناس إليهم فى ذلك، واضطرارهم إليهم ليلا ونهارا خضوعا لهم وانقيادا لأمرهم وتعظيما لهم ولم يجر على أسماعهم ما يجرى على أسماع أهل الحديث مما ذكرنا من هذه العلوم..»

فرحت نفوسهم بما أوتوا من العلم، وبطرت بما نالت من العلو والتعظيم، فتلذت شهوات نفوسهم كالخريق فى أجوافهم، وانتضخ الكبر فى صدورهم، حتى صير أحدهم عند نفسه كجبل شامخ، ذاهبا بنفسه، وهاج الحرص والحسد، فتنافسوا وتناطحوا على العز والرياسة شحا وأسفا على قوتها، حتى أداهم ذلك إلى مشاركة الملوك فى ملكهم، فصدقوهم بكذبهم وأعانوهم على ظلمهم، وزينوا لهم سوء فعالهم، وهذوهم من الشر ما لم يهتدوا إليه.. وقبلوا من الملوك، وأحبوا أن يحمدا بما لم يفعلوا فوعدهم العذاب فنظرنا إلى هؤلاء المتفقهة تكلفا فوجدناهم إنما أوتوا من أن الأسماع خلت عن أن يجرى عليها ذكر المعاد، وذكر ماله خلقوا.

والأشياء التى ذكرنا بديا من علم عظمة الله وربوبيته، وعلم التدبير والمنن، والإحسان، وعلم دواهى النفس، ومكايد العدو، وعلم الصدق والصفاء، والإخلاص عبودة.

وخلت القلوب من الفكر فيها حتى تشتمل عليها أحزان العقبى، فتذهل النفس عن دواهيها، فاستبدلت القلوب بذلك فرحا والنفوس بطرا، والأركان بطالة وشبقا تتلمس أفراسها وتذوق طعمها»^(١).

(١) الحكيم الترمذى، «المسائل المكنونة» ص ٤٧، ٤٨.

٢ - والأمر الثانى من هذه الأمور: «متصل بمنهج الفقهاء الذى اصطنعوه لأنفسهم وساروا عليه فى استنباطهم، وذلك أنهم عمدوا إلى نوع من المشاكلة بين الفروع فسموها قياساً ووقفوا عندها، وهى بعيدة كل البعد عن القياس، إنما القياس لا يكون لأهل الرأى ولا لعلماء الظاهر .

وهذه التفرقة بين القياس والمشاكلة توضح لنا الفرق بين المنهج الذى يدعو إليه الترمذى، وبين منهج أهل الرأى يومئذ»^(١).

يقول الحكيم الترمذى فى تصوير الفرق بين منهج أهل الرأى ومنهجه الذى يدعو إليه: «فالمقايسة لعبد طالع أصول الحكمة بنور الفراسة، فلما وردت عليه الفروع عرف كل فرع منها ما أصله ومن أين تفرع هذا فساقه إلى أصله، فهذا مقياس، وفى اللغة قاس وساق بمعنى واحد إلا أن هذا مستعمل فى نوع وذلك فى نوع ومثل هذا كثير كقولهم: مدح وحمد وشكر، وكشر، وعلم، وعمل، فالعلم فى الصور علامة ما فى القلب والعمل بالجوارح علامة ما فى الصدر، فكلاهما علامة. وكذلك قوله: قاس وساق، فالساق يسوق هذا الذى قد شذ عن نظرائه إلى معدنه فالقياس يقيس هذا الفرع الذى تفرع من أصله، فبداها هنا شاذ إلى أصله ومعدنه بمنزلة شجرة كرم لها أصول وقد كثرت فروعها فليس كل من نظر إلى تلك الفروع مشتبكة بعضها ببعض، يحسن أن يودى كل فرع إلى أصله فمن لم يعرف الأصل لم يقدر على الحكم فى رد هذا الفرع إلى أصله من بين الأصول.

فالقياص هو السياق أن يسوق كل فرع منها إلى أصله الذى أصله الله عز وجل لعباده من الحكمة البالغة الباطنة لا الحكمة الظاهرة.. والمشاكل رجل نظر فى الأصول المرسومة فى التنزيل والمسنونة فى القدوة. فإن القائد ﷺ قد مر بقيادته سائراً إلى الله عز وجل، وأمر أتباعه فسن لنا القدوة وما إن تمسكنا به كنا تابعين

(١) انظر عبدالمحسن الحسينى «نظرية المعرفة عند الحكيم الترمذى» ص ٩٤.

له. وترك العهد الذى فيه رسم الأصول بأيدنا، لم يبدل ولم يغير بحمد الله ونعمته، لننظر بهذا النور المشرق فى صدورنا فلما وردت هذه الفروع شاكل بعضها بعضا أى فرع أقرب شيها ببعض هذه الفروع، فألحقه به لما رآه شكله، فهذا ليس بقايس، هذا مشاكل. إنما القياس أن يقيسه أى يسوقه حتى يرده إلى أصله الذى منه تفرع فمن هنا كثر التخليط فى هؤلاء المتفهمة، يلحقون الفرع بالفرع فيحكمون حكمه فإذا قيل من أين؟ قال : قسته، فإذا قيل على أى شئ قسته فيجئ بفرع آخر، فيقال هذا فرع، فقل شاكلته، ولا تقل قسته، فإنه لا يلزمنى تشبيهك ومشاكلتك حتى تقيس وترده إلى أصله لأنه إنما لزمه من الأصل بالكتاب والسنة. فإذا اسقت هذا الفرع حتى تلحق بالأصل فقد لزمنى كما لزمنى الأصل.. فأنت مشاكل أخذت بمعرفة هذا الأمر من الوسط لا من أصله، والأصل هو الحق والعدل، ولم ترفع معرفتك من الحق والعدل ولا من التنزيل نسا إذا لم يكدر لك حظ من العدل والحق»^(١).

ولا يخفى أن المتتبع لعبارات الحكيم فى هذه النصوص يجد أنه موضوعيا فى نقده وحياديا، كما كان إيجابيا وليس سلبيا، فهو يقدم البديل الذى يراه صحيحا للفكرة التى تتهافت أمام نقده، يدفعه إلى كل ذلك نزعة دينية عملية، هذه النزعة هى العلة المحركة ونقطة الانطلاق التى من أجلها اتجه كل هذه الاتجاهات.

ولذلك كان القياس عند الحكيم هو سوق الفرع إلى الأصل، أو بعبارة أخرى الوقوف على الأصول والعلم بها، وأما ما يفعله بعض الفقهاء فإنه معرفة للأمور من الوسط دون الأصل: «أخذت بمعرفة هذا الأمر من الوسط لا من أصله، والأصول هذه التى لا يكون قياس بدونها التى يجب الوقوف عليها هى الحق والعدل» والأصل هو الحق والعدل. وهذا الحق والعدل هو ما يخلو منه قياس الفقيه واستنباطه^(٢).

«ولم يترك الحكيم الترمذى هذه المسألة بغير أن يضرب لها أمثلة فقهية توضحها

(١) الحكيم الترمذى «الفروق ومنع الترادف»، ومخطوطة ٩٦٨ ب معهد المخطوطات العربية.

(٢) انظر الحسينى «نظرية المعرفة عند الحكيم»، ص ٩٥.

وتبين بطريقة عملية الفرق بين المشاكلة والقياس، وأن الاختلاف الذى ينشأ بين ما يسمى بالقياس وما يصل إليهم من الأثر الصحيح إنما هو بسبب خطأ القانس وعدم اتباعه النهج الصحيح فى القياس، فهو يشاكل ويظن أنه يقيس، ولو أنه قاس قياساً صحيحاً ولم يشاكل لما اختلف الحكم الناتج من القياس عن الحكم الذى يصلنا عن طريق الحديث الصحيح وبذلك تصان أحكام الشرع عن أن تكون مظنة للتضارب أو التعارض عند هؤلاء الذين يعتدون بعقولهم وقياسهم أو عند من يتابعونهم بغير علم»^(١).

ويذكر الترمذى أمثلة لهذه المشاكلة التى وقع فيها أهل الرأى وادعوا أنها نوع من القياس ومن هذه الأمثلة، رأى أبى حنيفة فى افتتاح الصلاة بالتحميد أو بالتهليل أو بالتسبيح بدل التكبير.^(٢)

ورأى أبى حنيفة فىمن قرأ بالفارسية فى صلاته^(٣).

ورأى أبى حنيفة فى الصائم إذا أكل ناسياً^(٤).

وأنا نرى أن الحكيم الترمذى قد ساق أمثلة كثيرة ليوضح منهج الفقهاء فى المشاكلة التى ادعوا أنها قياس، وكانت تفقد أهم أركان القياس عند الحكيم. ومن أهم أركان القياس الوقوف على الأصل دون الوسط وسوق الفرع إليه.

وقد اكتفينا بذكر الأمثلة التى أوردناها، وسنتناول واحداً منها يتضح به مراد الحكيم الترمذى فى مناقشة أهل الرأى، يقول الدكتور بركة:

من ذلك ما يرويه الحكيم عن يعقوب عن أبى حنيفة أنه قال فى الصائم إذا أكل

(١) انظر الدكتور بركة، «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية»، ج ١، ص ٨٧، ٨٨.

(٢) الحكيم الترمذى، «الفروق ومنع الترادف» مخطوط ص ١٠٣.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣.

(٤) الحكيم الترمذى «الفروق ومنع الترادف» ورقة ١٠٣ صورة بمعهد المخطوطات.

ناسيا: «لولا الأثر لقلت بالقياس أنه يفطر»^(١) ويعلق الحكيم على قول أبو حنيفة بقوله: ليس ذلك قياسا إنما هو مشاكلة، والقياس أنه لا يفطر، ولو لم يجئ أثر لكان أهل القياس يردونه إلى الأصل فلا يحكمون عليه بالفطر^(٢).

يقول الدكتور عبد الفتاح بركة عارضا لهذه القضية وموضحا حيثيات الحكم فيها «فماذا كان قياس أبي حنيفة؟ لقد شبهه بالذي يتكلم في الصلاة ناسيا فتبطل صلاته، والذي يجامع في إحرامه ناسيا فيفسد حجه، وأشباه ذلك مما لا يعذر فاعله في نسيانه، ولما كان الصوم عبادة كهذه العبادات فإن القياس أن يبطله إتيان ما ينافيه نسيانا ولا يعذر فاعله في نسيانه، كما أبطلنا الصلاة والحج بإتيان ما ينافيهما نسيانا. لكن ورد الأثر الصحيح بحكم يختلف، فلم يبطل صيامه، بل أجازته وقبله ولا رأى مع النص الصحيح.. إلا أن أبا حنيفة يظل مقتنعا ان الأثر يخالف القياس، وأن القياس صحيح وإن خالفه الأثر، وأنه يتنازل عن القياس للنص تنازلا، فالصلاة عبادة، والصوم عبادة، والكلام العادى فى الصلاة ينافيها، والأكل فى الصيام ينافيه، فإذا وقع الكلام فى الصلاة عمدا أبطلت الصلاة، وإذا حدث الأكل أثناء نهار الصوم عمدا بطل الصوم وإذا وقع الكلام فى الصلاة نسيانا بطلت الصلاة. فالقياس اذا حدث الأكل أثناء نهار الصوم نسيانا أن يبطل الصوم، حيث تشابهت المسألتان من كل ناحية، وليس هناك مانع من طرد الحكم^(٣).

وبعد أن يفرض الدكتور بركة فى بيان قياس أبى حنيفة يمضى بنا قائلا : «فهل هذا هو القياس كما يراه الحكيم؟ هل ساق أبو حنيفة المسألة إلى أصله واقتصر الأثر إلى هذا الأصل ليعرف حكم الله فيه؟ أم أنه وجد تشابها بين فرع وفرع، ومسألة جزئية مع أخرى فى علة استنبطها برأيه. فأعطى الأولى حكم الثانية بمقتضى هذا

(١) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٨٨.

(٢) راجع الدكتور بركة «المصدر السابق» ج ١، ص ٨٨.

(٣) راجع الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٨٨.

التشابه؟ ذلك هو ما وقع، وذلك لا يسمى قياسا عند الحكيم، بل يسمى مشاكلة لأن كلا من المسألتين شاكلت الأخرى فى بعض وجوه الشبه، وذلك لا يمنع أن يكون أصل الواحدة بينهما مخالفا لأصل الأخرى، فلا يصح أن يشتركا فى الحكم من أجل ذلك^(١).

«فما القياس فى هذه المسألة كما يراه الحكيم؟ يرى الحكيم أن الصوم هو نذر لزمه الوفاء به لربه عزوجل، والرزق مقسوم فى اللوح مرسوم بصفته، مقدر فى يومه، مساق إليه، قد حتم رب العالمين الوفاء به للعبد، فالعبد مطلوب فى ذلك الوقت لوفاء نذره الذى سبق منه، ومطلوب باستيفاء رزقه الذى له فى ذلك الوقت، فالتقى الطالبان، والتقى الوفاء أن ولابد من أن يطلب أحدهما صاحبه، فلفظ الله تعالى فأنساه نذره، وتولى طعمته، وعذره فى نسيانه، لأن ذلك النسيان من الله»^(٢).

وبعد هذه الرؤية الواضحة ينطلق الباحث عن المعرفة يريد أن يدرك مزيدا عن أصل المسألة عند الحكيم، وهنا نجد الدكتور عبد الفتاح بركة فى كتابه: «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» يقول: «فالحكيم الترمذى يرى أن أصل المسألة فى الأكل ناسيا أثناء الصيام يختلف تماما مع أصل المسألة فى الكلام ناسيا أثناء الصلاة، أو الجماع ناسيا فى الاحرام، لأن الذى أنساه فى صيامه وجعله يأكل ناسيا هو الله عزوجل وفاء بما كتبه الله له من الرزق، من حيث امتنع العبد عن تناوله وفاء بما عليه لله من العبادة.. فلم يكن فى ذلك خارجا عن حدود الطاعة لله سبحانه وتعالى بنسيانه، وأما نسيانه أثناء صلاته وكلامه فليس من الله وجماعه أثناء الإحرام ناسيا فليس من الله، بل من الشيطان، فلم تكن العبادة خالصة من نزغ الشيطان، ومازال الشيطان يصاحبها حتى جعله يغفل عنها، ويسهو فيها، ويأتى بما

(١) راجع الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٨٩.

(٢) المصدر السابق ص ٨٩.

ينافيهما، فحق إذن أن ترفض وترد وتبطل^(١)، وهناك أمثلة كثيرة أوردها الحكيم الترمذى، ويبيّن فيها وجه الصواب حسب المنهج الذى يسير عليه^(٢).

ويقول الحكيم: «والحكم الجائر هو الحكم الذى يميل والهوى المتبع هو سوء التأويل فالمعنى فى الاثنين سواء واللفظ مختلف، فهؤلاء كلهم أهل الغرور، فالعالم لا يُزل إلا بعد ما تعمى عليه النفس طريق العلم، والجاهل يقع فى الجهل، ويخطئ الطريق، والحكيم لا يميل إلى النفس وإلى الدنيا إلا بعدما عمت عليه النفس والمتأول يسوء تأويله بها بعدما يخرج العلم من تلقاء نفسه مقاييسا وظنونا كمقاييس إبليس وظنونه^(٣) فأبليس اللعين شاكل ولم يقس، إلا ترى أنه قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾^(٤) والنار من النور، والطين من الظلمة فكيف يسجد النور للظلمة فشاكل أصل خلقته بخلقه آدم عليه السلام، فنظر إلى بياض هذه النار وظلمة هذا الطين، فضل وقد علم الخبيث أن الأرض لم تكن فكانت وأن الماء الذى خلق منه الأرض لم يكن فكان، فإنما انسد عليه الطريق ولم يتبدئ بالقياس، ولكنه شاكل، نظر إلى طين ونار، ثم نظر إلى النور والظلمة فشاكل الظلمة بالنور فأخطأ»^(٥).

ويعلق الدكتور بركة على هذا النص بعد أن أورده بقوله: من ذلك نرى أن الحكيم الترمذى لا يعترض على أهل الرأى باتخاذ القياس منهاجاً فى الاجتهاد، ولا يرى أن القياس ليس قاصراً عن الوصول إلى حكم الله، ولكن الحكيم يختلف معهم اختلافاً جوهرياً فى مفهوم القياس وكيفية استعماله^(٦).

(١) راجع الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٩٠.

(٢) ينظر كثيراً من هذه المسائل فى كتاب اثبات العلل، مخطوط ص ١٤٣، وكتاب الفروق، مخطوط ٩٣، ٩٦، وكتاب الأكياس، ١٣٥، ١٣٧.

(٣) الحكيم الترمذى «الأكياس والمفترون» مخطوط ص ٦، مكروفيلم معهد المخطوطات العربية.

(٤) سورة الأعراف الآية رقم ١٢.

(٥) الحكيم الترمذى، «الفروق ومنع الترادف» ص ٩٦، ٩٩.

(٦) انظر الدكتور بركة، «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١ ص ٩٢.

والمتابع لما كتب حول الترمذى ومؤلفاته يجد أن رؤية الباحثين تخالف ما ذكره الدكتور عثمان يحيى فى تحقيقه كتاب «ختم الأولياء» حيث قال: «ويجب أن نلاحظ أن الترمذى يميز بين العلة والقياس، فهو يقبل الأولى ويرفض الثانية»^(١).

فالترمذى لم يرفض القياس أصلاً ولذلك يقول: «المقايسة لعبد طالع أصول الحكمة بنور الفراسة»^(٢) والمقصود بأصول الحكمة: «باطن العلم وما يحمله ظاهر العبارات من إشارات يدركها صاحب الفقه الحقيقى: فقه القلوب»^(٣).

ويستحسن أن لا يفوتنا أن نذكر أنه: عندما ينظر المرء إلى نقد الحكيم الترمذى لقياس أهل الرأى، وتقديره: أنه ينبغى أن يساق الفرع إلى الأصل لا إلى فرع آخر مثله، تتبادر إلى الذهن مسألة الكللى والجزئى ومسألة القياس الأرسطى، وأن الحكيم الترمذى قد يقصد بالحقاق الفرع بأصله اعطاء الجزئى حكم الكللى، وذلك هو جوهر القياس الأرسطى فى أجلى وأوضح أشكاله وضروبه.. ولكن ذلك أبعد ما يكون عن قياس الحكيم الترمذى فالحكيم الترمذى لا يبحث عن كللى تندرج تحته جزئيات تأخذ حكمه، لكنه يبحث عن العلة الباطنة فى جزئية جزئية بصرف النظر عن كونها تندرج فى جنس أو نوع.. وهو يثبت أن هذه العلة التى يصدر الحكم بمقتضاها موجودة فى كل جزئية بعينها وعلى حدتها، وخاصة بها. وأينما وجدت هذه العلة فى جزئية من الجزئيات استلزمت نفس الحكم، لا بالمشابهة فهذه المشابهة قد تصحح المشاكلة، ولا شأن لها بالقياس. بل بإدراك العلة نفسها فى كل جزئية بعينها^(٤).

فالحكيم الترمذى لا يقبل قياس أهل الرأى، ويراه غير ملزم له ولا يتعرض إطلاقاً لأسلوب القياس الأرسطى، ولكنه فى نفس الوقت لا يوافق الذين ينكرون القياس

(١) الدكتور عثمان يحيى، هامش «ختم الأولياء» للترمذى، ص ١١٦.

(٢) الحكيم الترمذى «الفروق ومنع الترادف» مخطوط، ٩١ ب.

(٣) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، هامش ص ٨٧.

(٤) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١ ص ٩٣.

بالكلية على اعتبار من قال : أن الله فرض الفرائض وشرع الشرائع لا لعلة^(١) بل يرى أن فى كل مسألة علة تقتضى حكما خاصا بها، قد تكون هذه العلة ظاهرة بينة فلا تحتاج إلى بحث كثير ويستطيع إدراكها أهل العلم الظاهر، وقد تكون دقيقة خفية فتحتاج إلى قلب صاف مستنير، قد أعطى نور الحكمة ليقفو به الأثر فى الفروع النازلة^(٢).

٣ - والأمر الثالث يرجع إلى الفقيه نفسه فلئن كان الأمر الأول يرجع إلى موضوع الفقه، والأمر الثانى يرجع إلى منهج الفقهاء، فإن الأمر الثالث يرجع إلى الفقيه فليس كل إنسان أهلا للقياس ولا موفقا فيه «ذلك أن المقايسة لعبد طالع أصول الحكمة بنور الفراسة»^(٣) ولا يكون نور الفراسة هذا لكل إنسان فكذلك لا يأتى الاستنباط والقياس لكل من عرض له: «ويحتاج أهل الاستنباط والاجتهاد فى الرأى إلى قلب ذكى مشحون بنور الله ونفس صافية من كدورة الأخلاق، عفيفة من أدناس شهوات الدنيا حتى يدرك الحق»^(٤).

ولقد بذل الحكيم الترمذى جهوداً كبيرة فى تحقيق مسائل الفقه وفى معالجة كثير من القضايا الفقهية على طريقته ومنهجه لكى يؤدى الفقه غرضه، ويصل إلى الغاية.

وللحكيم الترمذى كتباً فقهية كتبها على النهج الذى ارتضاه لكتابة الفقه وكتبه الفقهية كثيرة دافع فيها عن نظريته فى القياس، رفض فيها قياس أهل الرأى،

(١) انظر : الأشعري «مقالات الإسلاميين» ج ٢، ص ١٦٢.

(٢) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٩٣، ٩٤.

(٣) الحكيم الترمذى «الفروق ومنع الترادف» ص ٩٥، مخطوط بلدية الاسكندرية.

(٤) الحكيم الترمذى «الأكياس والمغترون» ورقة ١٤٤، ١٤٥.

ورفض فيها أيضا رأى نفاه القياس، موضحا أن قياس أهل الرأى ليس إلا مشاكلة، وموضحا أن لكل مسألة أصل هو العلة التى تقضى الحكم الخاص بها^(١).

ويرى الحكيم أن إدارك علل العبادات إنما يأتى من طريق الحكمة عندما تبرأ الصدر من التخليط والرياء والتهيه والتكبر والتضييع والإعجاب وعندئذ يذهب سقم الإيمان فتطالع الحكمة وتقصد الأمور على حسب جواهرها فما أدركنا من هذه العلل من طريق الحكمة تكلمنا فيه وبيننا فيه تأويلا للحكمة لا حكما على الله فى غيبه^(٢).

ومؤلفات الحكيم فى الفقه وأصول أحكامه هي :

- كتاب العلل أو علل العبادات أو علل الشريعة:

وهو كتاب قد خصص لذكر بعض المسائل وبيان عللها، وهو إلى جانب كونه كتابا فقهيا يذكر الأحكام مقتربة بعلتها يحمل برهانا على وجهة نظر الحكيم فى أن لكل حكم علته فى مسألته^(٣).

- كتاب إثبات العلل فى الأمر والنهى:

والحكيم الترمذى فى هذا الكتاب يناقش أولئك الذين يقولون أنه لاتعليل للأوامر والنواهى، ويوضح أن علل الأوامر والنواهى قائمة، يقول الحكيم «سألتنى عن ما اختلف الناس فيه من إثبات العلل فى الأمر والنهى، فقال قائلون : هذا تعبد من ربنا خلقهم فتعبدهم للأمر والنهى، وليس لأمره علة وإنما هو امتحان وابتلاء. وقال آخرون هو ابتلاء وامتحان تعبدهم به .. وليس يدفع هذا أحد منا، ولكن عللها قائمة علمها من علمها وجهلها من جهلها^(٤)».

(١) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٩٦.

(٢) الحكيم الترمذى «إثبات العلل» مخطوط ورقة ٣٧ ب.

(٣) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ٩٦.

(٤) الحكيم الترمذى «إثبات العلل» مخطوط ورقة ٣٤ أ.

- كتاب الصلاة ومقاصدها :

وفى هذا الكتاب يتحدث الحكيم عن شأن الصلاة من بين الأعمال وعن صورتها من بين الأفعال، وعن ثمرتها من بين الطاعات، وعن مشويتها غدا من بين المثويات، وعن موقعها ومحلها عند الله فى الدرجات، وعن سلطانها فى الشريعة وشهرتها فى السماوات^(١).

- كتاب الحج وأسراره :

وفى هذا الكتاب يتحدث عن الحج بدقة التأليف، والتحليل العميق لمعانى الحج من بين سائر الفرائض الأخرى، ويرى أن فريضة الحج هى عماد الإسلام. ومغزاها هو تسليم النفس عبودة ورقا، وأن يحنف العبد إلى ربه لا يقصد غيره، وتنفرد فريضة الحج بأنها طريقة المعرفة إلى الله^(٢).

- وكتاب سبب التكبير للصلاة، وكتاب كيفية الوضوء والسواك والصلاة، وكتاب كيفية الصلاة، وهذه الكتب لاتزال مخطوطة.

وبات من الواضح أن كتب الحكيم الترمذى الأخرى تتصل بالفقه وتعالج كثيرا من المسائل الفقهية.

ولا ننسى أن الحكيم الترمذى ينظر إلى الفقهاء - من منهجه - على أنهم طوائف. - منهم فقهاء يطلبون الفقه لغرض دنيوى ويقول الحكيم فى هؤلاء : «إذا تفقه فيها استبشر بما عنده من ذلك بشرى الرياسة، ونوال العز وشرف المجالس، وطمانينة قلبه، مع مطالعة فهمه بتلك الأشياء والمقاييس والعلل، ليناطح به الأشكال، ويسامى به الأقران، ويقهر به الأضداد، فذلك متنزهه فى الدنيا، يدأب فيه ليله ونهاره بلا حسبة ولا نية، ولا طلب إقامة حق الله أو إحياء دين الله»^(٣).

(١) الحكيم الترمذى «الصلاة ومقاصدها» ص ٢ المقدمة تحقيق الأستاذ حنى زيدان، ط دار الكتاب العربى.

(٢) الحكيم الترمذى «الحج وأسراره» المقدمة تحقيق الاستاذ حنى زيدان، ص ١٢، ١٣، ط دار السعادة.

(٣) راجع الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج١ ص ٩٩.

- ومنهم فقهاء يسيرون بنور العقل فى ميدان العلم الظاهر، وليس لهم من نور الحكمة ما يمكنهم من اقتصاص الآثار للوصول إلى الأحكام الباطنة وهؤلاء يخاطبهم الحكيم من مقامين:

أما من مقام الحكم الشرعى فهم مجتهدون مأجورون إن أصابوا فلهم عشر حسنات، وإن أخطأوا فلهم حسنة واحدة هذه الحسنات ليست لوصولهم إلى حكم ما، بل لاجتهادهم^(١).

يقول الحكيم الترمذى فى كتابه «الفروق ومنع الترادف»: «والذى لم يعط نور الحكمة وقف عند مفرق الطريقين، ثم شاكل بالأمر التى تأخذ إلى طريق الثواب، ومر بالأمر التى تأخذ إلى طريق العقاب، فالحقه بأحدهما، فربما أصاب الذى عند الله، وربما لم يصب»^(٢).

وأما يخاطبهم من المقام الذى يتطلب فيه الفضل والكمال، ولذلك فهو يناقشهم فى هذا المقام فى خاصة أنفسهم وسلوكهم فى حياتهم، ويرى أن عدم محاولتهم تحصيل الكمال فى أنفسهم هو السبب المانع لهم من تحصيل الكمال فى علمهم، ويرى أنهم مغترون فرحون بما لديهم من العلم^(٣).

وفى نوادر الأصول نجد أن الحكيم الترمذى فى الأصل الثالث والستين والمائتين، تحت عنوان «فى حقيقة الفقه وفضيلته» يقول: «فهؤلاء الذين انتحلوا هذا الرأى وأكثروا فيه الخوض سموا هذا فقها وخيل إليهم أن هذا هو الذى ماعبد الله بمثله، وهو هذه المسائل التى عندهم فقط ولا يعلمون أن أستاذيهم تكلموا بها ثم قالوا: وددنا أنا نجونا منها كفافا لا لنا ولا علينا مثل إبراهيم النخعى والشعبى والحسن وابن سيرين رحمهم الله فى زمانهم وأبى حنيفة وسفيان والأوزاعى ومالك رحمهم

(١) الحكيم الترمذى «الأكياس والمغترون» ص ٤٤.

(٢) انظر الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ١٠٠.

(٣) المرجع السابق.

الله فى زمانهم، فكل تمنى الخلاص منه لا له، ولا عليه، وهؤلاء أعرضوا عن سائر العلوم التى حاجة الناس إليها فى كل وقت، وصار هذا النوع فتنة لهم، فتراه طول الدهر يقول يجوز ولايجوز، يدخل فيما بينه وبين عباده مع الحيرة فى ذلك، ولايدرى أصواب هو أم خطأ، ثم تراه فى خاصة أمره ودينه عوج كله، فأقباله على نفسه حتى يكف منها مالا يجوز خير له من إهمال نفسه، وإقباله على إصلاح الناس ذلك ليعلم أنه مفتون وكان المتقدمون أولى بالشفقة على الأمة والحرص على الدين والنصيحة لهم، فشغلهم إصلاح أنفسهم عن الخوض فى هذه الأشياء حتى لا يلهيه عن عيوب نفسه»^(١).

أما الصنف الثالث «فهم أهل القياس حقا لأنهم أهل الباطن الذين ينفذون بنور الحكمة إلى أصول المسائل، فيقولون على رد الأمور إلى أصولها»^(٢).

ويصور الحكيم الترمذى المسائل كلها فيقول: «الفقه مشتق من التفقه وهو انكشاف الغطاء عن الشئ فعلم الأشياء فى الصور مجتمعة متراكمة بعضها على بعض، فأحساس القلب من ذلك العلم هو علم القلب أداه إلى الذهن وإلى الحفظ عند الحاجة كنبعان العين ينفجر منه الشئ بعد الشئ، فمادام هكذا، فهو ساكن خامد لا قوة له، فإذا تصور فى الصور لعين الفؤاد قوى القلب بذلك الذى تصور، فذلك علم مستتر فى القلب بقية من الضعف والحمود.. فإذا انكشف الغطاء عن الصورة التى تصورت فى الصدر فذلك الفقه لأنه حين تصور فى الصدر أحس القلب بتلك الصورة علما ولم يرها لأن الغطاء بينه وبين العلم قائم وهو ظلمة الهوى، فهم عالم بذلك الشئ يترجمه بلسانه، ويتضمنه بحفظه وتمثل صورته لعقله، وليست له قوة - ينتصب قلبه لذلك ويتشمر لفعله ويطمئن إليه - حرارة العلم وقوته. فإذا انكشف الغطاء عن

(١) الحكيم الترمذى، «نوادراصول فى أحاديث الرسول» ص ٣٦٦.

(٢) الدكتور بركة «الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية» ج ١، ص ١٠١.

تلك الصورة التي صورها عقله صار عيانا للفؤاد، فيقال لذلك العيان علم اليقين»^(١).

والملاحظ على كتابات الحكيم الفقهية أنه يعنى:

أولا : بإبراز الآثار والأهداف الروحية التي تعود على المرء بألوان العبادات المختلفة بصرف النظر عن التعريفات التي أولاهها الفقهاء عناية خاصة.

ثانيا : يحاول أن يكشف عن العلل التي من أجلها جاءت العبادات على الصورة المعروفة.

ثالثا : يبنى أغلب هذه التعليقات على ما جاء عن النبي ﷺ من أحاديث تتعلق بالموضوع الذي يناقشه.

رابعا : يتحدث عن الآفات التي تعطل هذه العبادات عن تحقيق الأهداف الروحية المقصودة والآثار النفسية المترتبة عليه.

وليس عسيرا على الدارس أن يلمس سيادة التفكير الصوفى على هذا الجانب من كتابات الحكيم^(٢).

ويعد .. فالحكيم الترمذى كان فى الفقه فريدا، نظرا لإحاطته الدقيقة بكثير من أسرار المعانى ولقد استطاع أن يعمق الأفكار الشرعية ويستكنه أسرار الشريعة، ويخرج منها بما لم يخرج على الكتاب والسنة.

(١) الحكيم الترمذى «نوادير الأصول فى أحاديث الرسول» ص ٣٦٦.

(٢) انظر الدكتور الجيوشى «الحكيم الترمذى ودراسة لآثاره» ص ١٧٩.